استراتيجية لتحقيق التنمية البيئية المستدامة من خلال الاقتصاد الأخضر

[١٨]

أحمد فؤاد مندور[١]– كريم مصطفى[١]– هبه صلاح الدين محمود[٢]
١) كلية التجارة، جامعة عين شمس ٢) وزارة البيئة

المستخلص

يسعي الباحثون من خلال هذه الدراسة إلي التأكيد علي ضرورة الإهتمام بالإقتصاد الأخضر كأحد الآليات الأساسية لتحقيق التنمية البيئية المستدامة لأسباب كثيرة لعل من أهمها:

عدم توافر معلومات كافية عن الأقتصاد الأخضر نظراً لحداثة المفهوم، اضمحلال القيمة الاقتصادية للموارد الطبيعية نتيجة الاستنزاف الجائر، تدهور الموارد الطبيعية وارتفاع معدلات التلوث والتصحر، مخاطر التغيرات المناخية (الاحتباس الحراري وارتفاع منسوب سطح البحر)، انخفاض الناتج المحلى لإنتاج الفرد نتيجة للمشكلات السالف ذكرها، عدم إدماج مفهوم التنمية المستدامة والأقتصاد الأخضر في مختلف القطاعات البيئية، ضعف الإطار المؤسسي والتشريعي المرتبط بالتنمية المستدامة.

ولذا كان لابد من إلقاء الضوء علي إمكانية دعم التوجه لتحقيق الاقتصاد الأخضر من خلال استخدام سياسات واستراتيجيات تساعد على التخطيط والمتابعة الجيدة والتقييم وتعمل على زيادة الكفاءة نحو تحقيق الأهداف المنشودة للتنمية المستدامة عن طريق إجراء حصر للنماذج الحالية للتحول للاقتصاد الأخضر في القطاعات البيئية المختلفة ودراسة المؤشرات والمقاييس المستخدمة لقياس التقدم المحرز في عمليات الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر مع وضع تصور للتخطيط المستدام لاستخدام الاقتصاد الأخضر واقتراح آليات تنفيذية تهدف لتشجيع وتعزيز ورفع الوعى بين الجهات المعنية وتشجيع التوجه نحو مصادر جديدة للطاقة وتنشيط السياحة البيئية الخضراء مما يساهم في إعداد مقترح لاستراتيجية للتحول التدريجي للاقتصاد الأخضر وإدراجه ضمن الاستراتيجية الخاصة بالتنمية المستدامة .

أما فيما يتعلق بمنهجية الدراسة تعتبر الدراسة من البحوث الاستقرائية ((منهج وصفي))، حيث تركز علي دراسة مدي الترابط بين تطبيق الاقتصاد الأخضر في مختلف المجالات البيئية وتحقيق التنمية المستدامة بركائزها الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتقييم الجهود المبذولة في هذا الشأن والتعرف علي ماهية التحديات التي قد تواجه هذا التحول وكيفية التغلب عليها.

لجأ الباحثون لعدد من الأدوات لتناول الموضوع أهمها: دراسة قصص النجاح التي تحققت بالفعل للتحول للأقتصاد الأخضر في مختلف القطاعات البيئية لتقييم دور الاقتصاد الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة بالتركيز علي المجالات البيئية (التكيف والحدمن آثار التغيرات المناخية، تنشيط السياحة البيئية الخضراء، استخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة) وإقتراح أطر رقابية وتشريعية سليمة يتم تنفيذها بصورة فعالة منة خلال حوافز تشجع الأنشطة الاقتصادية الخضراء وتزيل المعوقات التي تواجه الاستثمار الأخضر مع وضع خطوات مقترحةلإعداد استراتيجة وطنية لإدماج الأقتصاد الأخضر في القطاعات البيئية المختلفة.

وتشير النتائج إلى:

١. يوجد علاقة طردية بين تنفيذ استيراتيجيات فعالة للتنمية المستدامة والتحول الى الإقتصاد الأخضر.
٢. يوجد علاقة طردية بين التحول للاقتصاد الأخضر وتحقيق التنمية المستدامة.
٣. توجد علاقة دالة طردية بين القصور فى تحقيق التنمية المستدامة وصعوبة التحول الى الاقتصاد الأخضر.
٤. هناك أرتباط بين الإستراتجيات الراهنة للتنمية المستدامة والقصور فى تحقيق التحول للإقتصاد الأخضر.

مقدمة

إن القضاء علي الفقر هو أعظم التحديات التي تواجه المجتمعات، وشرط ضروري للتنمية المستدامة، وإدراكاً من المجتمع الدولي بضرورة توفير الحماية الإجتماعية، ومناصب العمل الكريمة لأفراده وتمكينهم من التعليم، والرعاية الصحية النوعية، والإستفادة من الخدمات الأساسية المأمونة، والمتاحة الصالحة للشرب وتحسين الخدمات الصحية والطاقة والسكن اللائق، ولذلك فإن مؤسسات المجتمع الدولي تسعي لتعزيز التعاون وبذل المزيد من الجهود بقصد الوفاء بما ألتزمت به من تعهدات دولية، ولن يتأتى تحقق ذلك إلا بتحقيق التنمية المستدامة بركائزها الثلاثة الإقتصادية والإجتماعية والبيئية طبقاً لما تم الأتفاق عليه خلال فعاليات مؤتمر ريو+٢٠ الذي

عقد في مدينة ريودوجانيرو بمناسبة مرور عشرون عاماً علي إنعقاد قمة الأرض.(إعلان وهران، ٢٠١٤)

وتشهد معظم دول العالم خاصة الدول العربية ومنها مصر مرحلة تحول في مسارها الإنمائي إذ تعارض شعوبها الأنظمة الحاكمة وتطالبها بتحسين الظروف المعيشية والحصول على الموارد وفرص العمل والمياه والبيئة النظيفة لا سيما في ظل التفاوت الكبير في معدلات النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي على المستويين الوطني والإقليمي يستدعي إعادة النظر في النموذج الإنمائي الحالي إلى نموذج آخر يكون له تأثير إيجابي على استعمال الموارد الطبيعية وتوزيعها وتقييمها وإدارتها.

إن التحول للأقتصاد الأخضر هو ببساطة عبارة عن عملية ترمي إلي تعزيز وزيادة الأهتمام بالأبعاد البيئية في شتي أنحاء البلاد وهذا قابل للتطبيق علي الأفراد والمنظمات والمنتجات والخدمات المقدمة في شكل نظم نحول فيها التهديدات إلي فرص، وللأقتصاد الأخضر مكانة مهمة في القضاء علي الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، وتحدد الأمم المتحدة الأقتصاد الأخضر بانه إقتصاد يشهد ترابطاً بين الأقتصاد والمجتمع والبيئة وتحولاً في عمليات الإنتاج وأنماط الإنتاج والأستهلاك يؤدي إلي تنشيط الإقتصاد وتنوعيه وخلق فرص عمل لائقة وتعزيز التجارة المستدامة والحد من الفقر وعدالة توزيع الدخل. (الأقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء علي الفقر،، ٢٠١١)

وقد ظهر مفهوم ''الاقتصاد الأخضر'' في غضون السنوات القليلة الماضية استجابة لظهور أزمات عالمية ممتدة ومترابطة خلال العقود الأربعة الماضية مما دفع العلماء إلى إجراء تحليل متعمق للنماذج الاقتصادية الحالية وقياس لمدى قدرتها على زيادة الرفاه البشري والمساواة الاجتماعية، وكذلك تقييم المقاييس التقليدية للأداء الاقتصادي، التي تركز تركيزاً كبيراً على الناتج المحلي الإجمالي ولا تُظهر التفاوتات الاجتماعية المتزايدة والمخاطر والمسؤوليات البيئية المرتبطة بأنماط الاستهلاك والإنتاج الراهنة Green Economy , Scope .(study,2014)

مشكلة البحث

أصبح الاهتمام بالإقتصاد الأخضر ليس هدفاً فى حد ذاته بقدر ما هو وسيلة لتحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمعروفة بركائز التنمية المستدامة، ولقد أدت الأزمة المالية والغذائية وتداعيات تغير المناخ بما لها من إنعكاسات على الموارد والطاقة والبيئة إلي نقل الحوار من المفاضلة بين الإقتصاد والبيئة إلي أهمية التنمية المستدامة في تحقيق النمو الإقتصادي. (مصر الخضراء رؤية للمستقبل، ٢٠١٠).

–لذا تمثلت مشكلة البحث فى الوقوف على العلاقة بين مدي فعالية الاستراتجياتالخالية للتنمية البيئية المستدامة الحالية وتحقيق الاقتصاد الأخضر كأحد آليات القضاء على الفقر فى المجتمعات وكشرط أساسى لتحقيق التنمية البيئية المستدامة في مجالات مختارة .

أسئلة البحث

١. ما مدي الإرتباط بين استيراتيجيات التنمية المستدامة والتحول الى الإقتصاد الأخضر؟
٢. ما مدي العلاقة بين التحول للاقتصاد الأخضر وتحقيق التنمية المستدامة؟
٣. ما مدي العلاقة بين القصور فى تحقيق التنمية المستدامة وصعوبة التحول الى الاقتصاد الأخضر؟
٤. ما مدي الإرتباط بين القصور في تطبيق الإستيراتجيات الراهنة للتنمية المستدامة وضعف التحول للإقتصاد الأخضر؟

أهمية البحث

من خلال ما سبق يمكن صياغة أهمية الدراسة فى الآتى:

- تقييم قصص النجاح التي تحققت بالفعل للتحول للأقتصاد الأخضر في بعض القطاعات البيئية منها السياحية البيئية ومجال الطاقة النظيفة.
- دراسة وتقييم دور الاقتصاد الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة بالتركيز على المجالات البيئية.

- اقتراح أطر رقابية وتشريعية سليمة يتم تنفيذها بصورة فعالة منة خلال حوافز تشجع الأنشطة الاقتصادية الخضراء وتزيل المعوقات التي تواجه الاستثمار الأخضر.
- إعداد مقترح استراتيجة وطنية لإدماج الأقتصاد الأخضر في بعض القطاعات البيئية (التكيف والحد من آثار التغيرات المناخية، تنشيط السياحة البيئية الخضراء، استخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة).

أهداف البحث

تهدف هذه الدراسة بشكل عام إلى تحقيق الإقتصاد الأخضر من خلال استخدام سياسات واستراتجيات تساعد على التخطيط والمتابعة الجيدة والتقييم وتعمل على زيادة الكفاءة نحو تحقيق الأهداف المنشودة للتنمية المستدامة عن طريق:

١. إجراء حصر كامل للنماذج الحالية للتحول للأقتصاد الأخضر في القطاعات البيئية المختلفة.
٢. دراسة المؤشرات والمقاييس المستخدمة لقياس التقدم المحرز في عمليات الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر.
٣. وضع تصور للتخطيط المستدام لاستخدام الأقتصاد الأخضر.
٤. دراسة الإطاريين المؤسسي والتشريعي للتنمية المستدامة.
٥. وضع آليات تنفيذية تهدف لتشجيع وتعزيز ورفع الوعي بين الجهات المعنية.
٦. تشجيع التوجه نحو مصادر جديدة للطاقة وتنشيط السياحة البيئية الخضراء.
٧. إعداد مقترح لاستراتيجية لتحول التدريجي للأقتصاد الأخضر وإدراجه ضمن الاستراتيجية الخاصة بالتنمية المستدامة.

فروض البحث

الفرض الأول: يوجد علاقة طردية بين التحول للطاقة الخضراء وتحقيق التنمية المستدامة في مجال الطاقة.

الفرض الثاني: يوجد علاقة طردية بين تطبيق إشتراطات السياحة البيئية وتحقيق التنمية المستدامة في مجال السياحة .

الفرض الثالث: يوجد علاقة طردية بين التوجه لآلية التنمية النظيفة وتحقيق التنمية المستدامة في مجال التغيرات المناخية.

المفاهيم الاساسية للدراسة (الإطار النظري)

تمثل هذه المفاهيم أهمية بالغة بالإضافة على أنها تساعد على اكتشاف مجال الدراسة من كافة المحاور كما تساهم في تناول الظاهرة محل الدراسة بالتحليل والتفسير، كذلك تساعد على تحديد العمليات والإجراءات الضرورية لملاحظة المتغيرات موضوع البحث والتي يمكن أن تمدنا بمعلومات وتسمح بإجراء الاستنتاجات العلمية.

وإستناداً إلى ما سبق تتناول الدراسة المفاهيم الاتية:

١- البيئة

٢- التنمية المستدامة.

٣- الاقتصاد الأخضر.

(١) **مفهوم البيئة ومن وجهة النظر الاقتصادية:** ينظر للبيئة في علم الاقتصاد على أنها أصل رأسمالي مركب Composite Asset ولذلك يرغب الإقتصاديون في منع أي تدهور يمكن أن يحدث لقيمة هذا الأصل الرأسمالي المركب حتى يستطيع الإستمرار في توفير خدماته للإنسان لأطول فترة ممكنة. (سلسة قضايا التخطيط، ١٩٩٩)

(٢) مفهوم التنمية المستدامة:

أ- **التعريف المادي للتنمية المستدامة:** يرغب البعض في جعل مفهوم التنمية المستدامة أقرب إلى التحديد، ومن ثم وضعوا تعريفا ضيقا لها ينصب على الجوانب المادية للتنمية. ويؤكد هؤلاء المؤلفون على ضرورة استخدام الموارد الطبيعية المتجددة بطريقة لا تؤدى إلى فنائها، أو تدهورها أو تؤدى إلى تناصبها بالنسبة للأجيال القادمة. مع المحافظة على رصيد ثابت بطريقة فعالة من الموارد الطبيعية (التربة/المياه الجوفية/الكتلة البيولوجية). (صلاح محمود النجار، إيمان محمود العزيزي،٢٠٠٣).

ب - التعريفات الاقتصادية: وهي نوعان:

النوع الأول: وهي تركز على الإدارة المثلى للموارد الطبيعية وذلك بالتركيز على الحصول على الحد الأقصى من منافع التنمية الاقتصادية بشرط المحافظة على خدمات الموارد الطبيعية نوعيتها.

النوع الثاني: انصبت تعريفات اقتصادية أخرى على فكرة (استخدام الموارد اليوم ينبغي ألا يقلل من الدخل الحقيقي في المستقبل). وتقف وراء هذا المفهوم الفكرة القائلة بأن القرارات الحالية ينبغي ألا تضر بإمكانيات المحافظة على مستويات المعيشة في المستقبل أو تحسينها وهذا يعني أن نظمنا الاقتصادية ينبغي أن تدار بحيث نعيش على أرباح مواردنا ونحتفظ بقاعدة الأصول المادية وتحسنها.

جـ- **التعريف الإنساني والاجتماعي:** ركز التعريف الانسانى والاجتماعي للتنمية المستدامة على الاستقرار الاجتماعي تحقيق الرفاه الإنساني وتطوير الخدمات التي تقدم لأفراد المجتمع وضرورة القضاء على الفقر وتوليد الموارد اللازمة للتنمية بحيث تستفيد منه جميع الأفراد فالتنمية يجب أن تتضمن تنمية بشرية وبيئية شاملة والعمل على محاربة الفقر عن طريق إعادة توزيع الثروة.

د- **تعريف اللجنة العالمية للتنمية المستدامة:** تحت عنوان (مستقبلنا المشترك) انتهت الجنة إلى أن هناك حاجة إلى طريق جديد للتنمية، طريق يستديم التقدم البشرى للكرة الأرضية بأسرها وصولا إلى المستقبل البعيد. والتنمية المستدامة حسب التعريف التي وضعته هذه

اللجنة سنة تعمل على تلبية احتياجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال القادمة في تلبية احتياجاتهم الخاص

وهذا التعريف يتضمن مفهومين أساسين:

١-مفهوم الحاجات وخصوصا الحاجات الأساسية لفقراء العالم والتي يجب ان تعطى الأولوية المطلقة.

٢-فكرة القيود والتي تفرضها التكنولوجيا والتنظيم الاجتماعي على قدرة البيئية على الاستجابة لحاجات الحاضر والمستقبل. (عماد أديب، ٢٠٠٤،)

إن التنمية تقضى بتلبية الحاجات الأساسية وإتاحة الفرصة أمام الجميع لرضاء طموحاتهم إلى حياة أفضل وهى في جوهرها عملية تغير يكون فيها استغلال الموارد واتجاه الاستثمار وجه التطور التكنولوجي في حالة انسجام وتناغم من اجل تحقيق السعادة ورفاه الانسانى .إذ ينظر إلى التنمية المستدامة على أنها هي التنمية الحقيقة ذات القدرات على الاستقرار والاستمرار والتواصل من منظور استخدمها للموارد الطبيعية وذلك بهدف رفع معيشة الأفراد من خلال النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تحافظ على تكامل الإطار البيئي من الأساليب العلمية والعملية التي تنظم استخدام الموارد البيئية وتعمل تنميتها في الوقت نفسه.(أماني قنديل، المجتمع المدني العربي، ١٩٩٤)

إدارة التنمية الحضرية تتطلب المشاركة الفعلية لكافة الأطراف المستفيدة والمؤثرة فيها وذلك من خلال إدخال المكون البيئي بمراحل التعليم المختلفة مع أهمية العناية بالثقافة والتربية البيئية من خلال وسائل الإعلام المختلفة.

(٣) الاقتصاد الأخضر:

تعريف برنامج الأمم المتحدة: عرف برنامج الأمم المتحدة الاقتصاد الأخضر بأنه هو "الاقتصاد الذي ينتج عنه تحسن فى نوعية الحياة وتحقيق العدالة والمساواة الإجتماعية،""

(Sustainable Consumption and Production Report, UNEP, 2010)

وبناء على التعريف السابق فإن الإقتصاد الأخضر يقصد به التحول من أنماط الإنتاج والإستهلاك غير المستدام الى انماط استهلاكية أكثر استدامه تتمثل فى الحفاظ على الموارد الطبيعية وحق الأجيال القادمة، تقليل المخاطر البيئية، الحفاظ على التنوع البيولوجى الإيكولوجية، تقليل انبعاث ثانى اكسيد الكربون، تحقيق العدالة الإجتماعية والمتمثلة فى توافر فرص العمل التى تستوعب جميع فئات المجتمع، النمو في الدخل الفردي والمجتمعي.

وترى الدراسة انها لتحقيق ذلك يجب تحفيز الأستثمار العام والخاص فى هذا الإتجاه عن طريق إحداث مجموعة من الإصلاحات الموجهه ووضع السياسات وتغير الإستيراتجيات واللوائح للمساعدة على التحول الى الإقتصاد الأخضر وتحقيق أهداف التنمية المستدامة والتى تعتبر منفعة عامه.

ويمكن تعريف الاقتصاد الأخضر بأنه اقتصاد يُوجَّه فيه النمو في الدخل والعمالة بواسطة استثمارات في القطاعين العام والخاص من شأنها أن تؤدي إلى تعزيز كفاءة استخدام الموارد، وتخفيض انبعاثات الكربون والنفايات والتلوّث ومنع خسارة التنوّع الأحيائي وتدهور النظام الإيكولوجي. وهذه الاستثمارات هي أيضاً تكون موجّهة بدوافع تنامي الطلب في الأسواق على السلع والخدمات الخضراء، والابتكارات التكنولوجية، بواسطة تصحيح السياسات العامة الضريبية فيما يضمن أن تكون الأسعار انعكاساً ملائماً للتكاليف البيئية. من خلال العرض السابق لمشكلة الدراسة، وأهميتها، وأهدافها، وتساؤلاتها وفروضها وكذلك مفاهيم الدراسة، يتبين لنا أن التنمية المستدامة تعريفات عدة ومختلفة طبقاً للجانب التى تتناولها بدراسة، كما أن لها أهداف عالمية وقومية، ولها محددات وآليات عدة، ومن ضمن هذه آليات الإقتصاد الأخضر.

لذا فإن الإقتصاد الأخضر ليس مرادفاً للتنمية المستدامة، لكنه أحد الآليات الهامة لتحقيق التنمية المستدامة بل هو التحول من أنماط الإنتاج والإستهلاك غير المستدام الى انماط استهلاكية أكثر استدامه تتمثل فى الحفاظ على الموارد الطبيعية وحق الأجيال القادمة.

(Towards a Green Economy : Pathways to Sustainable Development and Poverty Eradication ,UNEP. 2010)

وللتعرف أكثر على أهمية هذا الجانب، سوف تقوم الباحثة بإستعراض بعض الدراسات السابقة التى تناولها بعض العلّماء والباحثين فى مجال الصناعات الصغيرة وذلك من خلال المبحث القادم " الدراسات السابقة".

الدراسات السابقة

أولاً: الدراسات العربية

تناولت الباحثة / هدير محمد فتح الله إبراهيم في رسالتها لنيل درجة الدكتوراة في العلوم البيئية بعنوان: الآثار الإقتصادية البيئية لبرامج طاقة الرياح عام ٢٠٠٩ وكانت تهدف الدراسة إلي_توضيح صورة من صور إستخدام الطاقة المتجددة النظيفة (طاقة الرياح) كبديل للطاقة الاحفورية من خلال الدروس المستفادة من التجربة الامريكية فى تصنيع توربينات الرياح محليًا، ودمج برنامج طاقة الرياح ضمن برامج الطاقة ، وتحديد العوائد الاقتصادية البيئية الناتجة من الاستثمار.

والاقتصاد الأخضر إقتصاد يوجه فيه النمو في الدخل والعمالة بواسطة استثمارات في القطاعين العام والخاص من شأنها أن تفضي إلى تعزيز كفاءة إستخدام الموارد، وتخفيض إنبعاثات الكربون والنفايات والتلوث، إذا أن الأقتصاد الأخضر يحتوي على الطاقة الخضراء والتي توليدها يقوم على أساس الطاقة المتجددة (توليد الطاقة من الرياح)، بدلا من الوقود الأحفوري، والمحافظة على مصادر الطاقة وإستخداماتها كمصادر طاقة فعالة، وضمان النمو الاقتصادي المستدام والحقيقي، ومنع التلوث البيئي، والإحتباس الحراري، واستنزاف الموارد والتراجع البيئي ، وبالتالى تؤثر طاقة الرياح على الإقتصاد الاخضر فيما يلى :

١- فرص خضراء جديدة: خلق فرص إقتصادية وإجتماعية جديدة بناء على أنشطة خضراء جديدة خلالها يتم:

أ- تحسين التدفقات التجارية مع التركيز على السلع والخدمات البيئية.

ب- إنتاج وتوزيع الطاقة المتجددة.

ت- دعم الإبداع، والبحث والتطوير ونقل التكنولوجيا.

ث- تشجيع ريادة الأعمال، التعليم وإعادة التدريب.

٢- والفوائد المتوقعة تتمثل في التالي -:

أ- تعزيز الأنشطة المنخفضة الكربون.

ب- مجالات جديدة للنمو الاقتصادي.

ت- فرص عمل جديدة.

ث- مصادر جديدة للدخل.

ج- وظائف للشباب في قطاعات جديدة.

تناولت الباحثة / وفاء فتحي عبد العظيم محمد في رسالتها لنيل درجة الدكتوراة في العلوم البيئية بعنوان: المردود الأقتصادي للسياحة الخضراء في تحقيق التنمية المستدامة في الأقتصاد المصري عام ٢٠١٥ وكانت تهدف الدراسة إلي إبراز أهمية التحول للأقتصاد الأخضر في بعض القطاعات الإقتصادية الهامة يأتي علي رأسها قطاع السياحة لما لهذا التحول من مردود قوي لا يقتصر فقط علي خلق فرص عمل والحفاظ علي الأصول الرأسمالية البيئية وإنما يمتد هذا العائد الإيجابي إلي المساهمة في مواجهة بعض المشكلات البيئية ومنها تدعيات التغيرات المناخية عن طريق الحد من إنبعاثات ثاني أكسيد الكربون وتطبيق الإشتراطات البيئية في الفنادق مثل تطبيقات إعادة تدوير المخلفات وإعادة إستخدام المياه المعالجة وإستخدام الطاقة المتجددة كمصدر اساسي للطاقة داخل تلك المنشآت.

وخلصت الرسالة إلي أن الفنادق الخضراء تشكل احد التوجهات العالمية نحو ما يسمي بالسياحة البيئية المستدامة وتتميز بالبساطة في التصميم والأعتماد علي الموارد البيئية المتاحة وتطبيق مفهوم ترشيد الأستهلاك في أوسع صوره دون المساس بجودة لخدمة ويمنح الفندق الذي يطبق تلك الإشتراطات شهادة الأيزو ١٤٠٠٠

وأن استبدال الوقود الأحفوري والتوجه للطاقات المتجددة يؤدي إلي تعزيز كفاءة الطاقة وتحسين إدارة النفايات وحماية التنوع البيولوجي في المحميات الطبيعية مما يحد من التدهور البيئي.

ضرورة تشجيع الإستثمارات في هذاالمجال وتذليل العقبات التي تواجه المستثمريين في هذا الصدد واإهتمام بمراجعة دراسات تقييم الأثر البيئي للمشروعات السياحية وإقامة المزيد من المنتجعات السياحية العلاجية استغلالاً للمقومات الطبيعية التي حبا الله بها مصر وتوجيه عائد الغرامات والمخالفات البيئية إلي الإتفاق علي المشروعات البيئية بما يخدم القطاعات المعنية ومنها قطاع السياحة.

تناول الباحث / محمد السيد عبد الحميد الشاعر في رسالته لنيل درجة الماجستير في العلوم البيئية بعنوان: الآثار الاقتصادية ولإستخدام الطاقة المتجددة في المنشآت السياحية عام ٢٠١٥ وكانت تهدف الدراسة إلي إلقاء الضوء علي مراحل تطور الطاقة الكهربائية في مصر كأحد اهم مصادر الطاقة التقليدية ومن ثم إلقاء الضوء علي الطاقة المتجددة ومصادرها وخصائصها بالتركيز علي الطاقة الشمسية وتطبيقاتها في مصر والنظرة المستقبلية لتلك المجالات وتطرق الباحث أيضاً خطط بعض الدول والمنظات الإقتصادية للطاقة الجديدة والمتجددة.

وقد خلص الباحث إلي أن مشكلة نضوب مصادر الطاقة التقليدية أحد العوامل الدافعة للتوجه نحو مصادر الطاقة الجديدة يضاف إلى ذك المخاطر المرتبطة بتوليد الكهرباء من الطاقة النووية والآثار البيئية السلبية لإستخدام مصادر الطاقة التقليدية كالفحم وخلافه ....

ومن هنا كان التوجه للتوسع في استخدامات الطاقات الجديدة كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة الكهرومائية والحيوية.

ومن ثم يركز الباحث علي دراسة الجدوى البيئية والاقتصادية لاستخدامات تلك المصادر المتجددة في المنشآت السياحية خاصة في حالة نجح التصنيع المحلي لمكوناتها آخذيين في الأعتبار المزايا البيئية المتعددة من خفض معدلات لضوضاء مرورا بخفض التلوث البيئي وتكلفة صيانة وتشغيل مناسبة بما يؤدي في النهاية لزيادة الجذب السياحي والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة.

منهجية الدراسة

تعتبر الدراسة من البحوث الاستقرائية ((منهج وصفي))، حيث تركز على دراسة مدي الترابط بين تطبيق الإقتصاد الأخضر في مختلف المجالات البيئية وتحقيق التنمية المستدامة بركائزها الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتقييم الجهود المبذولة في هذا الشأن والتعرف على ماهية التحديات التي قد تواجه هذا التحول وكيفية التغلب عليها.

حيث يتم الحصول على البيانات اللازمة للدراسة من خلال:

- الكتب والدوريات العربية والأجنبية
- الدراسات السابقة في هذا الشأن
- البحوث المنشورة
- الإحصائيات
- المواقع ذات الصلة على شبة الأنترنت باللغتين العربية والأجنبية.

أدوات الدراسة

- تم تصميم إستمارة جمع بيانات(إستبيان) من المصادر سالفة الذكر وتصنيفها وتبويبها وفقا لخطة الدراسة المقدمة ومن ثم تحليلها وإستعراضها بإستخدام المنهج الوصفي وإستخدام المنهج المقارن في تقييم النتائج المحققة في المجالات البيئية محل الدراسة للتعرف على سبل تحقيق التنمية المستدامة من خلال تطبيق الاقتصاد الاخضر في القطاعات البيئية المختلفة.
- كان الهدف من الاستبيان هو استطلاع رأي المسؤولين والمختصين القائمين على القطاعات البيئية المختلفة حول مدي تناول الإجراءات والخطوات الفعلية لتحقيق التنمية المستدامة من خلال تطبيق الإشتراطات الخاصة بالاقتصاد الاخضر، وتم تعديل الصورة الأولية للاستبيان في ضوء آراء المحكمين وبذلك تم التوصل إلى الصورة النهائية التي تحتوي على ثلاثة محاور رئيسة يندرج تحتهما خمسة عشر عبارة فرعية وهما:

المحور الأول: يختص بتحديد مدي تحقق البعد الاقتصادي من خلال الاقتصاد الاخضر وبحساب صدق المحور كان كالتالى(٠,٩١٢)

المحور الثاني: يختص بتحديد مدي تحقق البعد الاجتماعي من خلال الاقتصاد وبحساب صدق المحور كان كالتالى(٠,٨٨٨)

المحور الثالث: يختص بتحديد مدي تحقق البعد البيئي من خلال الاقتصاد الأخضر وبحساب صدق المحور كان كالتالى(٠,٩٨٢) وذلك من خلال مقياس من قسمين (نعم – لا).

- وبعد ذلك تم تطبيق الاستمارة على المجموعة **الاستطلاعية** وعددها(٢٠) مختص ومسئول بالجهات المختلفة بالقطاعات البيئية في المؤسسات والشركات وتم تكرار ذلك في أعقاب مضي شهر حيث تم إعادة توزيعها مجددا علي العينة المختارةٌ لإجراء إختبار الصدق والثبات فيما يتعلق بمدي مصداقية النتائج المتوقعة ومطابقة الأسئلة الواردة بالإستبيان لنوعية البيانات الطلوب توفيرها .وكان حساب الثبات لكل محور كالتالى(٠,٧٤١، ٠,٧١٥، ٠,٧٥٥)
- ثم تطبيق استمارة استطلاع الرأي على مجموعة من (٩٠) مختص ومسئول عن قطاع البيئة والإدارة البيئية في المؤسسات والشركات.
- ومن ثم استخلاص النتائج وتحليلها ومناقشتها بعد جمع الاستمارات المقدمة للمجموعة المختارة والتي سوف نتناولها في النتائج تفصيلاً.

خطوات البحث

١-تم الإستعانة بنموذج إستمارة جمع بيانات لتصميم الأستبيان وفقا للمحاور سالفة الذكر وفقا للنموذج االتالي:

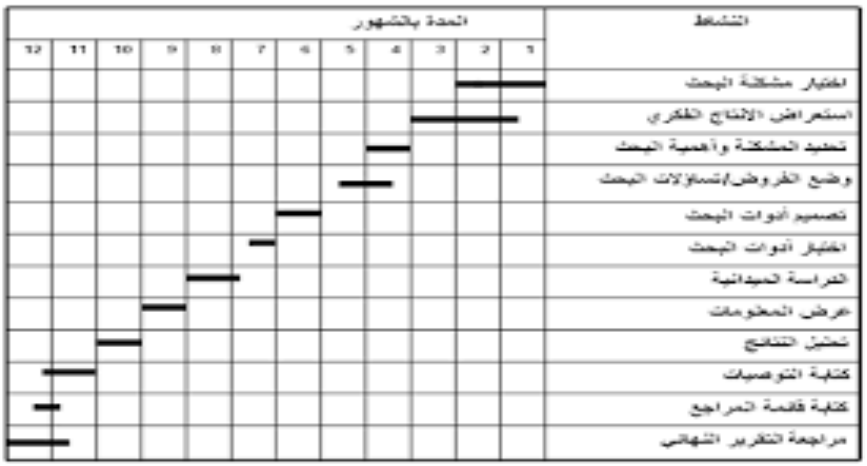

٢-إجراء حصر بالقطاعات المعنية بالاقتصاد الأخضر لإختيار بعض القطاعات الأكثر تأثيراً في الاقتصاد المصري لتناولها تفصيلاً في الدراسة.

٣-دراسة الإستراتيجيات المتاحة في مجالي التنمية المستدامة والإقتصاد الأخضر في مصر (إن وجدت).

٤-دراسة أوجه القصور في تنفيذ الإستراتيجيات سالفة الذكر لإقتراح سبل التغلب عليها.

٥-عرض نماذج للتقدم المحرز في التحول للإقتصاد الأخضر في القطاعات المطروحة في الدراسة (الطاقة الخضراء، السياحة البيئية، الحد من تأثير التغيرات المناخية).

٦-اقتراح خطوات محددة لإعداد إسترتيجية للإقتصاد الأخضر.

نتائج البحث

أولا: فيما يتعلق بنتائج الأستبيان يمكن تلخيصها علي النحو المبين بالجدول التالي:

جدول رقم(١): النسب المئوية لمتوسط محاور الاستبيان

المحور	درجة المحور	متوسط درجات الأفراد للمحور	النسبة المئوية للمتوسط
تحقيق البعد الاقتصادي من خلال الاقتصاد الاخضر	٥	٢,٨٩	٥٧,٨
تحقيق البعد الاجتماعي من خلال الاقتصاد الاخضر	٥	٣,١٧	٦٣,٤
تحقيق البعد البيئي من خلال الاقتصاد الاخضر	٥	٢,٤٤	٤٨,٨
المجموع الكلي	١٥	٨,٥	٥٦,٦٦

يبين جدول(١) أن النسبة المئوية لمتوسط درجات الافراد للمحور الأول الذي يختص بتحقق البعد الاقتصادي من خلال الاقتصاد الاخضر كانت (٥٧,٨) وللمحور الثاني والذي يختص بتحقق البعد الاجتماعي من خلال الاقتصاد الأخضر كانت (٦٣,٤)، وللمحور الثالث والذي يختص بتحقق البعد البيئي من خلال الاقتصاد الأخضر كانت (٤٨,٨)، وكان مجموع المحاور الثلاثة(٥٦,٦٦)، وهذا يدل على عدم تحقق التنمية المستدامة من خلال أبعادها الثلاثة (الاقتصادي، والاجتماعي، والبيئي) من خلال الاقتصاد الأخضر بالقدر الكافي.

اختبار صحة الفروض:

فيما يتعلق بالفرض الأول: يوجد علاقة طردية بين التحول للطاقة الخضراء وتحقيق التنمية المستدامة في مجال الطاقة .

أثبتت الدراسة أن هناك حفز الاستثمار للإنتاج المستدام في مجال الطاقة الخضراء من شأنه أن يؤدي لزيادة نسبة توليد الكهرباء من مصادر الطاقة الجديدة إلى ٢٠% بحلول عام ٢٠٢٠ في مصر. وفقا للإستراتيجية الخاصة بالطاقة الجديدة التي جرى الموافقة عليها في فبراير عام ٢٠٠٨ والتي تهدف إلى توليد ١٢% من الطاقة (٧،٢٠٠ ميجاواط) عبر طاقة

الرياح، وتوليد نسبة الـ ٨% المتبقية عبر مصادر أخرى على رأسها طاقة المياه والطاقة الشمسية.

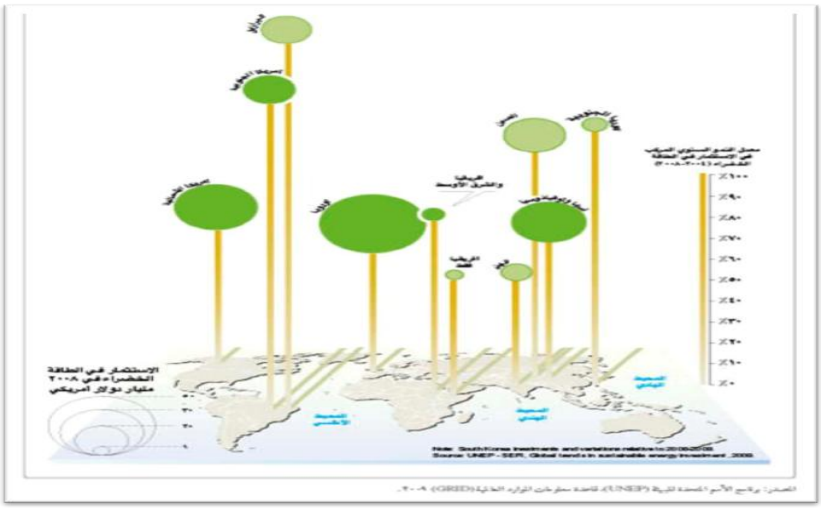

شكل(١): الإجراءات المتبعة لخفض استهلاك الطاقة

يمكن تلخيص الفوائد المتوقعة جراء التحول للطاقة الخضراء في مصر في النقاط الآتية:

١-تخفيض معدل انبعاث ثاني أكسيد الكربون حيث تشير التقديرات إلى أن إنتاج مزارع الرياح في الزعفرانة يساهم في تخفيض معدلات الانبعاث بمعدل ٣٦٠،٠٠٠ طن من ثاني أكسيد الكربون.

٢-استعادة وضع أمن الطاقة في مصر والقضاء على نقص الطاقة بالمناطق الريفية ومنح حق وصول الطاقة للمناطق العشوائية غير المخططة والعشوائية .

٣-توفير فرص عمل تقدر بحوالي ٧٥٠٠٠ فرصة عمل جديدة خلال الاستثمار في الطاقة الشمسية وطاقة الرياح.

٤-توفير فرص اقتصادية وتجارية حيث توفر المرحلة الرابعة من مزارع الرياح بالزعفرانة إيرادات مبيعات سنوية تقدر ٦ ملايين يورو بسعر بيع للكهرباء يقدر ب ٢٠ يورو/ميجاواط في حين توفر أرصدة مبادلة شهادات الكربون بقيمة ١٠ يورو لكل توفير فرص اقتصادية وتجارية حيث توفر المرحلة الرابعة من مزارع الرياح بالزعفرانة إيرادات مبيعات سنوية تقدر بـ٦

ملايين يورو ((الاقتصاد الأخضر كأداة لتحقيق التنمية البيئية المستدامة، وثيقة غير منشورة معدة من وزارة التخطيط بالتعاون مع وزارة البيئة، ٢٠١٤)).

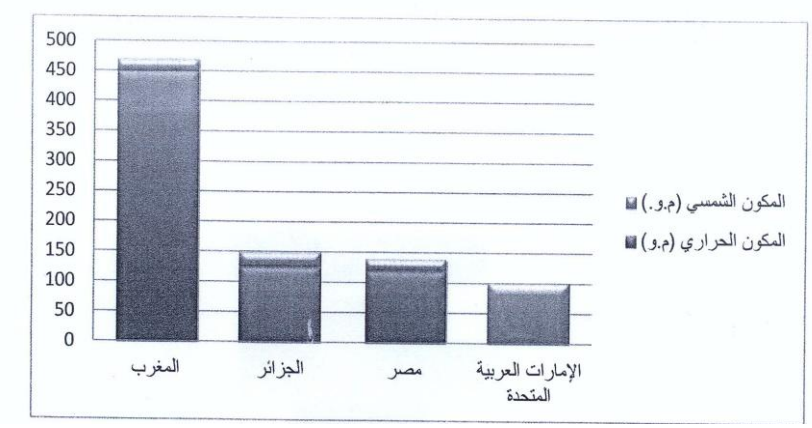

شكل(٢): مزارع إنتاج الكهرباء من الرياح في مصر مقارنة ببعض الدول العربية

فيما يتعلق بالفرض الثاني: يوجد علاقة طردية بين تطبيق إشتراطات السياحة البيئية في المنشات السياحية وتحقيق التنمية المستدامة في مجال السياحة.

وندلل علي ذلك من خلال إستعراض المردود الإقتصادي للإستثمار في مجال السياحة البيئية علي النحو التالي:

١-صون واستدامة وتقاسم منافع الثروات الطبيعية نظرا لكون السياحة البيئية في مصرتتمثل في المحميات الطبيعية التي تشكل نسبة ١٥% من مساحة مصر حيث تتمتع مصر بالعديد من المحميات الطبيعية التي يصل عددها إلى ٢٧ محمية طبيعية.

٢- زيادة الدخل الوطني على الأقل ٣٠ بليون جنيه سنوياً، توفير ١٠ آلاف فرصة عمل (مشروعات مبتكرة) في المحميات الطبيعية، تحسين المعيشة لأكثر من مليون مواطن (داخل وخارج المحميات الطبيعية)، ووجود تنظيم مؤسسي فعال يستخدم كنموذج للتنمية المستدامة في مصر.

٣-تزايد حركة السياحة البيئية الوافدة بما يعادل ١٥% سنوياً مقابل ٥% للسياحة التقليدية، لذا كان التوجه لتحويل ١٠٠ ألف غرفة لاستخدام الطاقة المتجددة من إجمالى ٢٢٥ ألف غرفة خلال ٥ سنوات بالتعاون مع ألمانيا.

فيما يتعلق بالفرض الثالث: أثبتت الدراسة وجود علاقة طردية بين التوجه لآلية التنمية النظيفة وتحقيق التنمية المستدامة في مجال التغيرات المناخية.

ويتبين ذلك من خلال أستعراض أهم الفوائد المترتبة علي التوجه للمشروعات الخضراء التي تساهم في مواجهة آثار التغيرات المناخية:

تشير دراسة للبنك الدولى إلى أن تكلفة التدهور البيئى فى مصر تعادل حوالى ٤,٥٪ من الناتج القومى الإجمالى، وتشكل تكلفة تدهور نوعية الهواء نصف هذه التكلفة، ونظراً لأن ملوثات الهواء عند استخدام الفحم تزيد عشرات أو مئات الأضعاف مقارنة بالغاز الطبيعى فإن التكلفة المجتمعية سوف تزيد بدرجة كبيرة جداً، ويضر استخدام الفحم بموقف مصر التفاوضى فى اتفاقية التغيرات المناخية، كما يعرض مصر لمخاطر عدم الاستجابة لمطالبها بالتعويضات التى تستحقها.

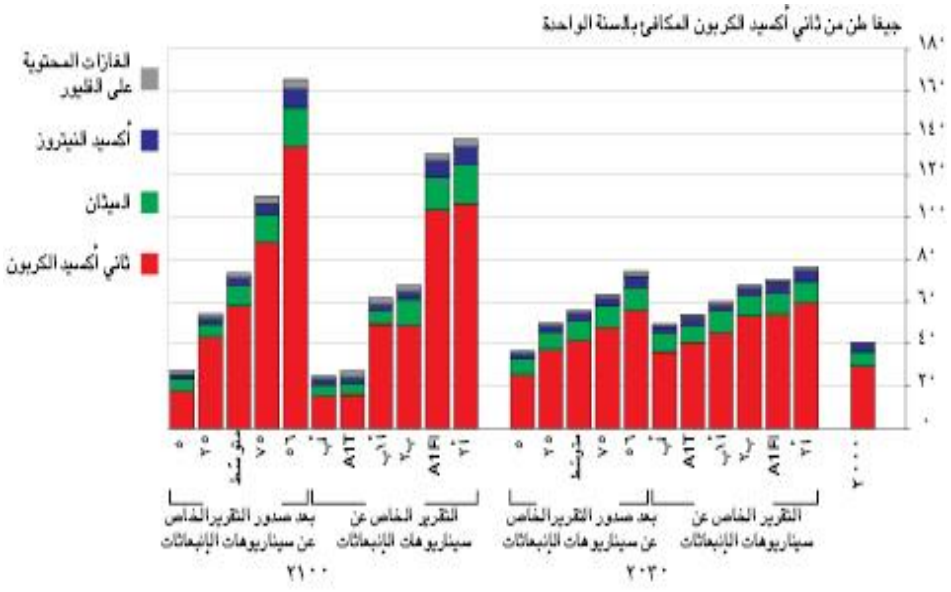

وتجدر الإشارة إلي أن الاستثمارات الخضراء في مجال التكيّف مع تغير المناخ والتخفيف من وطأته على النظم الإيكولوجية يشكّل حلاً اقتصاديا أخضر آخر، إذْ تؤدي الإنبعاثات إلي تدهور النظم البيئية بنحو ٢٠ %. ويعد إطلاق مشروع "٨٠ جيجاواط من التغيير" محاولة أولية للنظر إلى قطاع الكهرباء –وليس الطاقة– خلال ٢٠ عامًا في إطار يضع في الاعتبار التغير المناخي، وآثاره على المجتمعات والنظم الإيكولوجية المحلية، واستهلاك المياه والتلوث، لتقييم سبل الطاقة المتاحة في مصر.

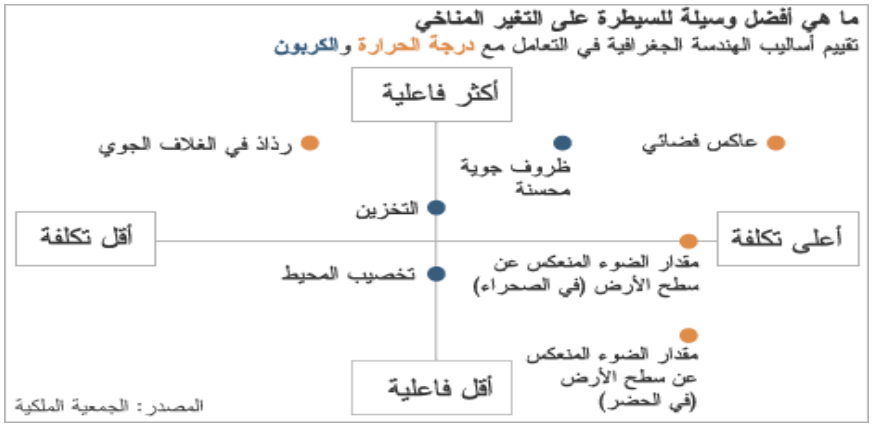

إن أهم مصدر لتمويل المشاريع المناخية هو عن طريق الإتفاقية الإطارية للأمم المتحدة للتغيرات المناخية وبروتوكول كيوتو. ويشمل هذا المصدر آلية التنمية النظيفة وبرنامج التنفيذ المشترك والبرامج المتعلقة بتغير المناخ التابعة لمرفق البيئة العالمي الذي يقدم حوالي ٢٥٠ مليون دولار سنويا لمشروعات كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة والنقل المستدام وصندوق التكيف الذي يعني بنقل التكنولوجيا بالإضافة إلي الصندوق المعني بالبلدان الأقل نمواً علي النحو التالي:

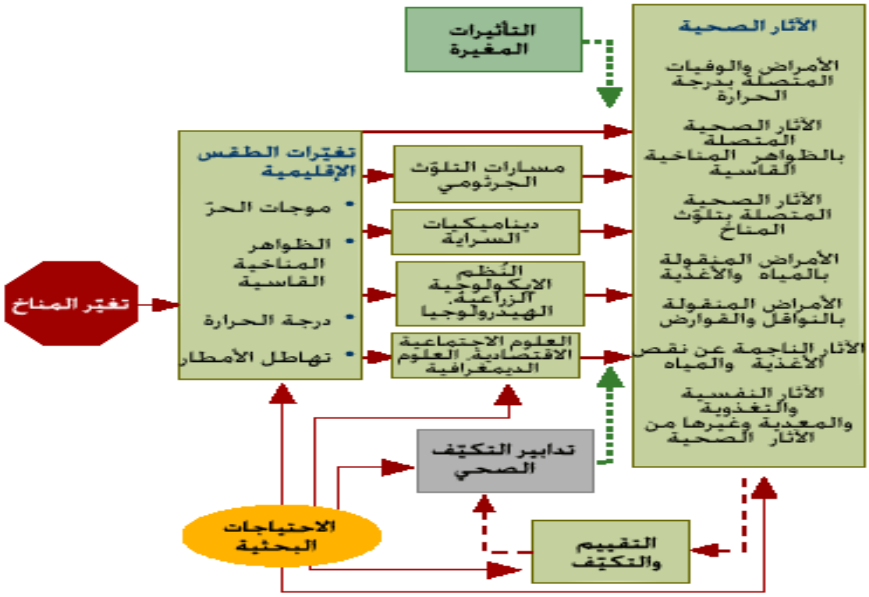

أهم التوصيات للتحول للإقتصاد الأخضر

أولا: آليات إعداد وتنفيذ استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة في مصر:

١. بناءهيكل مؤسسي للتنمية المستدامة على المستوى الوطني

٢. إعداد استراتيجية وطنية

٣. توفير الموارد المالية اللازمة للتنفيذ

٤. التكامل ودعم القدرات في مجال المعلومات

٥. الدعم المؤسسي وبناء القدرات

٦. دعم القدرات لتطبيق الاتفاقيات البيئية متعددة الاطراف

٧. دعم فني ومادي من المجتمع الدولي

ثانياً: أهم التوصيات لدعم التحول للأقتصاد الأخضر

١-إعادة تنسيق إطار التشريعي والمؤسسي.

٢-تصميم نظام حوافز للاستثمارات الخضراء.

٣-إنشاء لجنة عمل في مجال التحول للإقتصاد الأخضر وإنشاء نظام متابعة لتقييم مدي التقدم المحرز في تحول مصر للاقتصاد الأخضر.

٤-تشجيع التوعية بالفرص والتكنولوجيا الخضراء والنمو المستدام.

٥-إدماج كلفة التلوث وإستخدام الموارد الطبيعية ضمن الكلفة الإجمالية للسلع والخدمات.

٦-مراجعة وتحديث القوانين البيئية ووضع آليات للتنفيذ.

٧-وضع إستراتيجية وطنية للاقتصاد الأخضر وتحديد القطاعات ذات الأولوية.

٨-دمج الإعتبارات البيئية ضمن الخطط الوطنية الخمسية.

المراجع

إعلان وهران، وثيقة البيان الختامي لمؤتمر الوزراء الأفارقة حول الأقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة، الجزائر في ٢٤ فبراير ٢٠١٤،

الأقتصاد الأخضر في سياق التنمية الميتدامة والقضاء علي الفقر، اللجنة الإقتصادية والإجتماعية بالأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠١١ .

أماني قنديل(١٩٩٤): المجتمع المدني العربي، دراسة للجمعيات العربية الأهلية، منظمة التحالف العالمي لمشاركة المواطن،.

جريدة الأهرام المسائي، فرص الستثمار الأخضر في مصر، ٢٤ /٤/٢٠١٠.

سلسة قضايا التخطيط، معهد التخطيط القومي، أعداد متفرقة، عام ١٩٩٩ .

صلاح محمود النجار، إيمان محمود العزيزي(٢٠٠٣): تقييم الأثر البيئي،أسس وآليات التنمية المستدامة،دارالفكر العربي

عماد أديب(٢٠٠٤): أبعاد التنمية المستدامة، شبكةالمعلومات الدولية

مصر الخضراء ..رؤية للمستقبل، التقرير السابع للتنافسية المصرية، المجلس الوطني المصري للتنافسية، ٢٠١٠.

الموقع اللأكتروني لوزارة البيئة المصرية، www.eeaa.gov.eg

وثيقة قانون حماية البيئة: قانون رقم (٤) لسنة المعدل بقانون ٩ لسنة ٢٠٠٩ ١٩٩٤، مادة (١) .

Green Economy : Scope study, Egypt , UNEP&CEDARE ,2014, .

Schulz &Fiebig: Minimization of environment pollution form processes in the textile finishing industry, Melliand, 1993, .

Shaw. R: The European Union Integrated Pollution prevention and control directive and its impact, Journal of society ,1998, P.114

Sustainable Consumption and Production Report , UNEP, 2010, .

Towards a Green Economy : Pathways to Sustainable Development and Poverty Eradication ,UNEP. 2010.

GREEN ECONOMY SUGGESTED STRATEGY TO ACHIEVE SUSTINABLE ENVIRONMENTAL DEVELOPMENT

[18]

Mandour, A. F.[(1)]; Mostafa, K.[(2)] and Mahmoud, Heba, S.[(2)]

1) Faculty of Commerce, Ain Shams University 2) Ministry of Environment

ABSTRACT

This research aims to focus on study the green economy as one of the main mechanisms to achieve environmental sustainable development for many important reasons:

1- Lake of scientific information about green economy due to recent concept
2- Attenuation of the economic value of natural resources.
3- Degradation of natural resources due to high rates of pollution.

4- Impact of climate change (global warming and sea level rise).
5- Reduction of GDP per person.
6- Mainstreaming the concept of green economy and sustainable development with in different environmental sector.
7- Enhance the institutional and legislation framework for sustainable development.

These targets could be achieved by:

1- Study the success stories for green economy in different environmental sectors concentrating o ((Adaptation of climate change, green environmental tourism as well as green energy)).
2- Suggested legislative and regulatory effectively frameworks to implant green economy activities and overcome the obstacles facing green investment.
3- A national suggested strategy for green economy with in different environmental sectors.